العماريات بنات طارق

زيد الفضيل
باحث في التاريخ

@zash113

وانقضى شهر رمضان، وانتهى معه موسم تلفزيوني دون المستوى، وكم أرجو أن يلتفت وزير الإعلام الأستاذ سلمان الدوسري وهو الإعلامي والصحافي المتمرس لما يقدم في الدورة البرامجية الرمضانية سواء في القنوات الرسمية أو الخاصة المحسوبة على السعودية، ويقوم بتصفيتها، وإعادة تقييم محتواها وفقا لمستهدفات الرؤية الطموحة، التي يأتي على رأس أولوياتها تعزيز قيم الأصالة، والمروءة، والإدراك الواعي، والشخصية المتزنة، وحتما فلن يكون ذلك مع حالة الحشو الفارغ، والنص السمج، الذي تقدمه العديد من المسلسلات والبرامج والاسكتشات، لا سيما وأنها قد لجأت إلى مشاهير التفاهة ليشاركوا في بعض عروضها، وكأنها تقول لأبنائنا بأن أولئك هم النموذج الذي يقتدى بهم، والله المستعان.

أمام هذا الغبش المتكرر بإمعان، تذكرت ما تربى عليه جيلي من أفلام ومسلسلات وحتى اسكتشات فكاهية، عززت في دواخلنا قيم الأصالة والمروءة واحترام العادات والأعراف النبيلة، عبر شخوص أبطال تلك المسلسلات البدوية، ونجوم الشاشة الفضية، بمسلسلاتهم وأفلامهم العميقة في مضمونها ورسائلها، الرقيقة في عاطفتها الجياشة، والتي كان لها دور في سمو ذائقتنا، ونقاء سريرتنا، والمهم أنها قد كرست قيما في دواخلنا، كانت ولم تزل حاضرة في وجداننا وحياتنا، والذاكرة حبلى بأسماء العديد من تلك المسلسلات والأفلام التي لا يفي مقال بذكرها.

والسؤال: من المستفيد من تغييب ذلك عن أبنائنا؟ وما هوية من يقوم اليوم بإدارة ملف إنتاج البرامج التلفزيونية؟ أسئلة أضعها برسم التأمل والإجابة أمام وزير الإعلام الموقر.

في هذا السياق أشير إلى مبحث مهم كتبه أستاذ التاريخ الحديث بجامعة حائل الدكتور خليف الشمري بعنوان «الدور الحربي للمرأة البدوية في الجزيرة العربية في القرنين 19 والنصف الأول من القرن 20، العُطَفة والعمارية أنموذجا»، وفيه يشير إلى دور محوري للمرأة العربية في أشد الظروف قساوة وهي الحروب، بمشاركتها لقومها ببسالة حال حربهم لقبيلة أخرى.

على أن القيمة الأكبر في طبيعة هذه المشاركة لم تتوقف عند بسالة المرأة، وإنما تعدتها للمروءة العربية التي احترمت مشاركتها مع قومها، فلم يتم استهدافها، ولم يقم الخصم بأسرها وإهانتها والحط من كرامتها حال الانتصار على قبيلتها، بل تم الاحتفاظ بها كأيقونة مبجلة حتى عودتها لأهلها، وكم هو سلوك عظيم لا يعرفه شبابنا اليوم؟ وما أشد حاجتنا لتعميمه بين ثناياهم؟

يشير الدكتور الشمري إلى أن العُطَفة والعماريات هُنّ من عُرفن في الذاكرة العربية ببنات طارق اللاتي شاركن قبائلهن في الحروب محرضات للفرسان، ويذكر أن لها مواصفات وشروطا ليتم الموافقة على مشاركتها فرسان قبيلتها للمعركة، وأول تلك الشروط أن تكون ذات حسب ونسب، جميلة ولها شعر طويل، شجاعة ولديها جرأة كبيرة، وفطنة ذكية، عارفة برجال القبيلة وألقابهم التي ينتخون بها، بل ويمكن أن تكون عارفة بنخوة فرسان القبيلة الأخرى المحاربة، تجيد فن الحداء، وأخيرا أن تكون بكرا في الغالب لتحفز قومها أكثر، كما أنه دليل على ثقة قومها بمروءة العربي وأصالته، وابتعاده عن الوقوع في العيب، والعيب الأسود جملة وتفصيلا.

ومن الأدوار الاجتماعية للمرأة وفقا لبحث الدكتور الشمري قيامها بالوساطة وطلب وقف الحرب بين المعسكرين بشكل كريم، فيما يعرف بالمُغطيات، وهن بنات من علية القوم يتم إرسالهن لملاقاة القبيلة والجيش الآخر، يمتطين هوادج مزينة على جمال أصيلة، يسقن جمالهن يمينا وشمالا، لتعلم القوة الغازية أنهن المغطيات، وهن مرسلات طلبا للعفو والجنوح للسلم، وفي الغالب يوافق المهاجمون على طلبهن، وينسحبون تقديرا لهن، ومن ذلك ما حدث مع الملك عبدالعزيز حين واجه قوة الإخوان في الأرطاوية، حيث سامح وعفا.

على أنه وفي حال عدم الرغبة في السلم والمسامحة، يعمد الجيش الغازي إلى أخذ طريق مغاير، حتى لا يقابل المغطيات ويخرم العرف الذي جرى عليه العرب.

ما أجمل وأعظم هذه العادات الأصيلة! وكم نحن بحاجة إلى أن تكون حاضرة في أذهاننا دفاعا عن قيم تاريخنا وحضارته! وتأكيدا لابتعاد سلفنا عن الصورة المتوحشة البربرية التي كانت ولا تزال سائدة في الذهن العسكري الغربي، الذي ليس لديه أي حرمة أو عرف وقيمة مجتمعية تضبط سلوكه الإنساني.

والسؤال: ألا تستحق هذه النماذج وتلك الصور العظيمة أن تكون حاضرة في مشهدنا الإعلامي؟ استفهام أضعه برسم الإجابة في أروقة وزارة الإعلام ووزارة الثقافة، وأملي أن يكون العام القادم غير، وأن يكون محتواه راقيا مهنيا متوافقا مع مستهدفات الرؤيا الطموحة بقيادة سمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء.

لماذا ألغيت تراخيص شركات العمرة؟

أحمد صالح حلبي

ahmad.s.a@hotmail.com

فوجئ أصحاب مؤسسات وشركات خدمات المعتمرين بإصدار وزارة الحج والعمرة ضوابط جديدة للحصول على تراخيص العمرة، وإيقاف التراخيص السابقة لأكثر من 700 مؤسسة وشركة.وتضمنت الضوابط التي حددتها الوزارة 17 شرطا من أبرزها ضمان بنكي بمبلغ مليوني ريال وملاءة مالية للمتقدمين تتمثل في حركة الحساب البنكي وذلك بمعدل 4 ملايين عن كل شهر للستة الأشهر الأخيرة أي بما يعادل 24 مليون ريال، وعدم وجود مخالفات قائمة على المتقدم بطلب الترخيص أو قد سبق أن وقعت عليه مخالفات في الأعوام الماضية، وعدم تجديد تراخيص الشركات والمؤسسات القائمة والطلب منها إعادة التقديم من جديد أسوة بالمتقدمين الجدد دون منحها فرصة تعويضية عن سنوات التعطل أثناء جائحة كورونا، ومنح امتياز التقديم لشركات النقل وتشغيل وإدارة الفنادق ومكاتب السفر والسياحة على ألا تقل خبرة المتقدمين في مجالهم الحالي عن 5 سنوات.

وقد نتفق مع الوزارة في حال كون الضوابط متوافقة مع قرار مجلس الوزراء رقم 93 في 10 / 6 / 1420هـ الصادر بالموافقة على تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، وإجراءات الحصول على تراخيص لتقديم الخدمات للمعتمرين القادمين من خارج المملكة، من قبل المؤسسات أو الشركات السعودية، والتزامات المؤسسة أو الشركة المرخص لها، وشروط قيام ممثليات المملكة في الخارج بالتأشير للمعتمرين، وعقوبات الإخلال بأي حكم من أحكام التنظيم.

وقرار مجلس الوزراء رقم (439) وتاريخ 20 / 11 / 1435هـ المتضمن تعديلات وإضافات لبعض مواد وبنود قرار مجلس الوزراء رقم 93 في 10 / 6 / 1420هـ.

غير أن الضوابط جاءت مخالفة للقرارين اللذين أكدا على حرص واهتمام الدولة على توفير أفضل الخدمات للمعتمرين من خلال إفساح المجال أمام المواطنين الراغبين بتقديم خدماتهم بشكل ميسر دون أي معوقات، وتطوير الخدمة والارتقاء بها نحو الأفضل، كما أنها جاءت متعارضة مع الإجراءات والشروط التي أصدرتها الوزارة من قبل لتراخيص مزاولة نشاط منظمي خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف خلال الفترة 1438-1442هـ.

فهل ترى الوزارة أن التزام مؤسسات وشركات خدمات المعتمرين بالأنظمة والمعايير وأداء واجباتها يمثل ضررا على المعتمرين لذلك جاءت باشتراطات مضرة لأصحاب مؤسسات وشركات خدمات المعتمرين؟

أم أنها توجه رسالة لأصحاب مؤسسات وشركات خدمات المعتمرين، مضمونها أنه ليس من حقكم العمل بهذا المجال حتى وإن كنتم من أصحاب الخبرات، وهذا هو الواضح في إشارتها بـ«عدم تجديد تراخيص الشركات والمؤسسات القائمة والطلب منها إعادة التقديم من جديد أسوة بالمتقدمين الجدد دون منحها فرصة تعويضية عن سنوات التعطل أثناء جائحة كورونا».

وهنا يطرح السؤال: ماذا يعني إيقاف التراخيص السابقة لأكثر من 700 مؤسسة وشركة، هل يعني تحسين لمستوى الخدمات المقدمة للمعتمرين؟ وماهي أضراره الاقتصادية على أصحاب المؤسسات والشركات، والاجتماعية على موظفي هذه المنشآت؟ وكيف يمكن لرؤية 2030 تحقيق أهدافها بزيادة أعداد الحجاج والمعتمرين، ويحقق «برنامج خدمة ضيوف الرحمن» أهدافه في «تيسير استضافة قاصدي الحرمين الشريفين، وتقديم أفضل الخدمات لهم، مع إثراء التجربة الدينية والثقافية»، إن كانت وزارة الحج والعمرة تضع العراقيل أمام مقدمي الخدمة؟

إن ما يريد الجميع معرفته هو لماذا تلجأ وزارة الحج والعمرة بين الفينة والأخرى لتغيير لوائحها وأنظمتها، ولم تلتزم بأي منها عقد واحدا من الزمن، أهو نتيجة طبيعية لضعف اللائحة أثناء صدورها، أم هي خطوة لإشعار الآخرين بأن الوزارة تمتلك القوة والقدرة على تغيير اللوائح متى ما أرادت؟

إلغاء ترخيص أكثر من 700 مؤسسة وشركة دون الاستناد لمبررات قانونية تؤكد عدم أهليتها للعمل يعني الإضرار بنشاط خدمي هام، وعدم النظر للآثار السلبية التي سيخلفها الإلغاء، والذي قد يؤدي إلى وقوع سوق خدمات المعتمرين في فوضى نحن في غنى عنها، خاصة وأن الشركات السياحية ومنظمي خدمات الحجاج خارجيا يترقبون أي فرصة للعودة إلى السوق والاستفادة منه مجددا.

فهل تدرك وزارة الحج والعمرة خطورة إلغاء 700 ترخيص؟

السعودية.. القوة الرحيمة في السودان

يوسف الحمادي

لكل دولة في العالم أسلوبها في استخدام القوة، سواء كانت صلبة أو ناعمة أو حتى ذكية، وتسخير جميع ما تملكه من مقومات في سبيل تحقيق مصالحها، لكن أن يكون هناك قوة رحيمة تقودها دولة تجعل الإنسانية فوق كل اعتبار، وتسخر لها قوتها الدبلوماسية، وعتادها العسكري، وأموالها، فهذه هي المملكة العربية السعودية التي تتكئ على تاريخ ثري ومشرف من المواقف الإنسانية على كل الأصعدة وفي شتى بقاع المعمورة، بأرقام قياسية ومواقف تشهد بها المنظمات الأممية ودول العالم أجمع.

إن ما قامت به المملكة العربية السعودية خلال الأيام الماضية، وما زالت تقوم به من أعمال إجلاء للعالقين في السودان بسبب الحرب الدائرة هناك، حتى وصل عدد من تم إجلاؤهم إلى نحو 4879 شخصا، منهم 139 مواطن سعودي، و4738 شخصا من 96 جنسية من مختلف دول العالم، يعكس بلا شك عملا إنسانيا تقوده دولة حكيمة أعدت خطة عمل تضع الإنسان أولا، ونفذتها من خلال تكامل أجهزتها في ظروف قاسية جدا.

لك أن تتخيل معي طول المسافة بين الخرطوم وبورتسودان برا، التي تصل لأكثر من 800 كيلو متر، في ظل شبه انعدام توفر وقود المواصلات بين النقطتين، وعدم استقرار الوضع الأمني على طول الطريق، بل في السودان بأكملها، ومع ذلك كان لجهود الدبلوماسية السعودية بالتكامل مع قواتها العسكرية عبر توفير الدعم اللوجستي الكامل لضمان نقل الرعايا السعوديين ورعايا الدول الأخرى، عبر ممرات آمنة، الفضل الكبير بعد الله في نجاح إجلائهم وتوفير ما يضمن سلامتهم حتى وصولهم ميناء بورتسودان ومن ثم مدينة جدة.

في عالم السياسة يدور الحديث دائما عن 3 قوى رئيسة، الأولى هي «القوة الصلبة» التي تقوم على استخدام الوسائل الصلبة من أسلحة عسكرية ووسائل ضغط وحصار اقتصادي ضد الخصم، فيما تقوم الثانية وهي «القوة الناعمة» بالتأثير على الآخر من خلال طرق الجذب والإعجاب بنماذج ثقافية أو اقتصادية، أما الثالثة فهي «القوة الذكية» التي تجمع بين القوتين الصلبة والناعمة بالإضافة إلى توظيف الدبلوماسية والإعلام، وهو ما تمارسه عدد من الدول منذ العام 2003م، وعلى رأسها أمريكا.

مهما تطورت مفاهيم القوى أو اختلفت مقاييسها، فإنها ترتبط جميعها بتحقيق أهداف تخدم مصالح الدول، دون أي اعتبارات إنسانية تذكر، والحديث في هذا الموضوع يطول، لكن ما يهمنا اليوم أنه بالرغم مما يمر به العالم من متغيرات وتحولات، ودخول موازين قوى جديدة وخروج أخرى، إلا أن هناك ثوابت في السياسة السعودية ترتكز على قيادة حكيمة وثقافة راسخة ودبلوماسية شجاعة، جعلتها مضرب المثل في حماية أراضيها وخدمة البشرية.

وباختصار، فإن امتلاك القوة وتوظيفها التوظيف الصحيح يعني إحداث الفرق وتحقيق التغيير وصناعة الأثر، والمملكة العربية السعودية في كثير من مواقفها سجلت اسمها كقوة دولية حققت الكثير من المنجزات والمكاسب السياسية والاقتصادية لصالح أمتيها الإسلامية والعربية وللبشرية جمعاء، وها هي هذه الأيام بفضل قوتها الرحيمة تحدث الفرق وتحقق التغيير، في ظروف صعبة للغاية، بتأمين آلاف الأشخاص من مختلف الجنسيات لإنقاذهم من نيران الحرب في السودان.

كما أنها صنعت أثرا تتناقله هذه الأيام عدد من وسائل الإعلام الدولية الشهيرة، ويكفي أن نذكر هنا صورا عكست مشاهد الرحمة والإنسانية التي قام بها مجندون ومجندات سعوديون تجاه من جرى إجلاؤهم، ومن بينهم أطفال رضع حملتهم الأكتاف وضمتهم الصدور السعودية.

نعم هذه هي الصورة الحقيقية للقوة السعودية الرحيمة التي تقوم على ثقافة تمتزج بها قيم حب الخير، والشجاعة، والشهامة، والنجدة، وعلو الهمة، والحلم، وحفظ العهود، والإيفاء بالوعود، والعطاء دون شروط أو انتظار أي مقابل.

التطوير العقاري بين النهج التقليدي والاحترافي!

وليد الزامل
متخصص في التخطيط العمراني

@waleed_zm

مع تمدد مدينة الرياض في فترة السبعينيات الميلادية وزيادة الطلب على الأراضي والإسكان والخدمات كان هناك حاجة ماسة إلى توفير مخططات سكنية لاستيعاب النمو السكاني السريع. ونظرا لحداثة الأجهزة البلدية في تلك الفترة والرغبة باستيعاب السكان في وحدات سكنية حديثة طورت العديد من المخططات السكنية كتقسيمات أراض وبنيت الوحدات السكنية عليها بواسطة الأفراد ثم زودت لاحقا بإمدادات المياه والكهرباء والخدمات العامة.

كانت إدارة المدينة في تلك الفترة أمام بديلين إما توفير مخططات سكنية سريعة قادرة على الاستجابة للتحولات التي فرضتها الطفرة الاقتصادية عام 1970؛ أو عدم السماح بالبناء خارج النطاق العمراني وبالتالي إمكانية ظهور امتدادات عشوائية تحيط بالمدينة من جميع الاتجاهات. لقد شكل اختيار البديل الأول تحولا للمدينة التي شهدت نموا عمرانيا غير مسبوق لمواجهة الطلب السريع على الإسكان والخدمات والوظائف.

ومع ذلك، أسهم هذا الإجراء في تكريس مفهوم مغلوط للتطوير العقاري قائم على أساس استثمار الأرض وإعادة تقسيمها ثم بيعها دون تقديم منتج عقاري ملموس على أرض الواقع؛ بل أرض جرداء خالية من أي تطوير حقيقي. أنتجت مخططات سكنية أشبه برسومات الكروكي بعيدا عن أي فكر تخطيطي من قبل شركات تطوير بدائية أو أفراد أصبحوا لاحقا تجارا يعطون دروسا في فن الاستثمار وانتهاز الفرص. طورت البنية التحتية والشوارع بعد ذلك ثم بيعت الأراضي مع تخصيص بعض المساحات للجهات البلدية والخدمية لإنشاء الحدائق والمدارس والخدمات الصحية.

أفرز هذا المفهوم المغلوط للتطوير العقاري أحياء سكنية ذات نمط تخطيط مكرر وأراضي بيضاء غير مستغلة شجعت على المضاربات العقارية وزيادة الأسعار، كما أسهمت إجراءات التطوير العقاري التقليدي في إنتاج مخططات سكنية لا تستجيب للاحتياج الكمي والنوعي لسكان الحي؛ فالمدارس والمستوصفات الأهلية تبنى على الشوارع التجارية دون تخصيص مساحات مدروسة لها وفقا للاحتياج، كما خصصت الشوارع التي تزيد عروضها عن 40 مترا لاستيعاب النشاط التجاري أيا كان بغض النظر عن حاجة السكان ودون عمل أي دراسات لحجم الطلب؛ وليس من الغرابة أن تشاهد صفا هائلا من محلات الحلاقة المتجاورة أو محلات الخياطة أو السباكة دون وجود حاجة فعلية لها مما يزيد من حجم الاختناقات المرورية.

وهكذا أصبحت الأحياء السكنية النموذجية في مدينة الرياض تعد على أصابع اليد لكونها طورت بشكل شمولي من قبل شركات مؤهلة بداية من البنية التحتية والخدمات العامة والوحدات السكنية.

نظريا، اختلف المنظور الاستراتيجي اليوم؛ فتوفير المخططات السكنية لم يعد غاية في مدينة كبرى كالرياض التي باتت تسابق الركب كمدينة عالمية؛ بل أصبح الهدف الأسمى هو الارتقاء بنوعية الحياة من خلال تطوير أحياء سكنية نموذجية تتوافق مع برامج الرؤية الوطنية 2030. وهكذا من الأهمية بمكان إعادة النظر وتحديث إجراءات التطوير العقاري لتتكيف من متطلبات المرحلة القادمة من خلال مجموعة من المبادئ لعلي ألخصها على النحو التالي:

أولا: تطوير اشتراطات نوعية لشركات التطوير العقاري للحد من البناء الفردي والنهج التقليدي بحيث تتضمن الملاءة المالية وتوفر كوادر بشرية متخصصة في مجال التخطيط العمراني؛ وذلك لضمان إنتاج مخططات سكنية مستدامة ذات جودة عالية تراعي التباين الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي.

ثانيا: زيادة نسبة الخدمات النوعية في الحي السكني كالمدارس الحكومية والمستوصفات والحدائق العامة ومسارات المشاة والساحات العامة والعمل على تطويرها بشكل كامل وفقا لنماذج تصميمية ثم بيعها دون احتساب قيمة الأرض للجهات ذات العلاقة لتشغيلها وإدارتها.

ثالثا: تطوير الخدمات ذات الطبيعة الاستثمارية كالمدارس والمستوصفات الأهلية وفقا لتصاميم مدروسة داخل الحي السكني وبعيدا عن الشوارع التجارية ثم بيعها أو تأجيرها كمنتج عقاري مطور للقطاع الخاص أو المستثمرين.

رابعا: تخصيص نسبة لا تقل عن 5% من مساحة المخطط كمنتجات سكنية مطورة تقدم مجانا كإسكان تنموي لدعم برامج الإسكان.

خامسا وأخيرا: تطوير ما لا يقل عن 20% من مساحة المخطط كمنتجات سكنية مبنية وقابلة للبيع والتداول وذلك بهدف زيادة الرصيد السكني في المدينة وتقليل نسبة الأراضي الفضاء ومنع المضاربات العقارية والتجارة بالأراضي.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733
فاكس: 0125203055
ص.ب: 5803
الرمز البريدي: 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402
فاكس: 0122345938
الرمز البريدي: 21553
ص.ب: 51787

لمراسلة الإعلانات الحكومية والفردية والتجارية:
gov@makkahnp.com
ads@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد:
920003453
الاشتراكات:
0500882058